

ترجمة

رسالة الأمين العام للمنظمة الدولية للحماية المدنية (OIPC) بمناسبة اليوم العالمي للحماية المدنية 2024 (JMPC)

حضرات السادة الأطراف الفاعلة في الحماية المدنية الموقرين،

إنه لمن دواعي الشرف لي، أن أتوجه، في مستهل الاحتفال باليوم العالمي للحماية المدنية للعام 2024، بكلمتي هذه إلي العالم قاطبةً و إلي عالم الحماية المدنية علي وجه الخصوص. و إنه لن يمكنني البدء في هذا الاستحقاق من دون أن أجدد خالص شكر المنظمة الدولية للحماية المدنية (OIPC) لكل أولئك الأشخاص، سواءً كانوا من المُبتدئين أو الهواة أو المتطوعين أو المحترفين في مجال الحماية المدنية، و هم الذين لم يتوانوا، أثناء العام المنصرم، عن تعريض حياتهم الخاصة للخطر بغية حماية أو إنقاذ حياة الآخرين.

و في الواقع، فإن العام 2023 إنما كان عاماً كارثياً بشكل خاص. ففيما بين الظواهر التي مصدرها الطبيعية، مثل الزلازل و الفيضانات المفجعة و تلك التي كانت يرجع منشأها لعوامل إقتصادية - سياسية مثل نزوح الأفراد بشكل كثيف إلي بلدان أخرى، كانت الأطراف الفاعلة في مجال الحماية المدنية حاضرة في جميع الجبهات. و لا يزال تواجدهم حاضراً في الذكرى في كلٍ من تركيا و سوريا و جمهورية الكونغو الديمقراطية و في المغرب و ليبيا و فلسطين إلي آخره. إن هذه الأحداث المدوية، من حيث أعداد الموتى و الأضرار المادية، لم تتمكن بالرغم من ذلك من التعتيم علي أحداث أخرى أكثر عدداً، وقعت هنا و هناك، و التي لم يتييسر لأي مجتمع أن يكون بمنأى عنها. سواءً كان الأمر يتعلق بحوادث الطرق، حرائق الغابات، إنزلاقات التربة، الأعاصير، إلي آخره. إن كل هذه الظواهر و التي أسفر عنها موتى و خسائر إقتصادية إنما تستحق منا أن نوليها إهتماماً خاصاً ذلك لأن « كل شخص يلقي حتفه في كارثة إنما هو شخص قد لقي حتفه و هو يتمتع بكامل الصحة ». و لقد انتهى العام 2023 و قد فقدت عشرات الآلاف من الأرواح في معظمها بفعل الزلازل أو الفيضانات أو الصراعات البشرية ; و كل ذلك من دون أن نتجاهل الخسائر المادية و البيئية التي لا تُعد و لا تُحصى.

إلا إنه و لحسن الطالع، فإن التضامن المتعاضم فيما بين الدول سواءً علي المستوي الدولي أو سواءً علي مستوي المؤسسات الوطنية، كان قد تم وضعه محل التنفيذ بغية إنقاذ الأرواح و التخفيف من

حدة المعاناة و إعادة بناء بيئات المعيشة. و من أجل هذا الغرض, فقد تم إستعمال مجموعة متنوعة من التقنيات, و وسائل أساسية للتقنيات المبتكرة و ذلك بحسب الفئات التي ينتمي إليها المتدخلون و وفقاً لمستويات التدخل.

و في سياقٍ لم تعد فيه التأثيرات الناشئة بفعل التغيير المناخي من المحظورات, و بالنظر إلى كثرة أعداد الكوارث و كثافة حدتها و التي لا تفتأ في التزايد, و ما تمثله أثارها علي الأفراد و الممتلكات و البيئة, فقد دعت المنظمة الدولية للحماية المدنية (OIPC), و بشكل مستقل عن مستوي رخاء الذي يتمتع به مجتمع ما, و في إطار الإحتفال باليوم العالمي للحماية المدنية للعام 2024, بإتخاذة كموضوع للتدبير و للتأمل : « التقنيات المبتكرة في خدمة الحماية المدنية ».

إن التنوع الكبير في الأدوات الخاصة بهذه التقنيات من شأنه أن يمنح إمكانية الحصول عليها للجميع, كلٍ حسب قدراته. إن الطائرات المسيرة, الأقمار الاصطناعية, الروبوتات و السيارات ذاتية القيادة, المجسات الاستشعار الذكية, التقنيات ثلاثية الأبعاد, أنظمة المعلومات الجغرافية, إنترنت الأشخاص و الأشياء, الذكاء الاصطناعي, إنما تُعد أدوات كثيرة يمكن للأطراف الفاعلة في الحماية المدنية أن تقوم بإستغلالها من أجل التنبؤ و الوقاية و الاستعداد و الرد أو إعادة البناء.

و فيما يتعلق بمجال التنبؤ, فإن تقنيات الأقمار الاصطناعية تقوم بالتزويد بالمعلومات في الزمن الحقيقي من أجل رقابة المخاطر ; و أيضاً فإن تحليل المعطيات التاريخية للكارثة بواسطة الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُسهم في التنبؤ بحالات الطوارئ. و يمكن أن يقوم إنترنت الأشخاص و الأشياء بالمساهمة في الإعلام و التربية و توعية السكان أثناء إدارة حالات الطوارئ ; و في هذا المجال, فإن قوة وسائل الإعلام الإجتماعية لم تُعد في حاجة إلى التذليل عليها في نشر الرسائل ذات الفائدة داخل المجتمعات, و الذي يشكل دائرة الإهتمام الرئيسية للحماية المدنية, قبل و أثناء و بعد, حالات الطوارئ, و ذلك بهدف تقليل الأثار الناتجة عنها. إن إستخدام الطائرات المسيرة و الروبوتات و الآلات الذكية الأخرى إنما يساهم في التقليل من حدة العواقب الناشئة عن الكوارث من خلال الحصول السهل و/أو السريع عليها في المناطق الخطرة أو تلك التي من الصعب الوصول إليها.

إن من شأن هذه التقنيات أن تساهم, و من بين أشياء أخرى, في تعزيز التنسيق بين هياكل الحماية المدنية المختلفة و أيضاً إشراك السكان في عمليات إدارة مخاطر الكوارث. إن دمج هذه التقنيات في أنظمة إدارة المخاطر و حالات الطوارئ سوف يؤدي و من دون أدنى شك إلى تحسين تأمين السكان بشكل كبير و كذلك أيضاً تأمين العاملين في مجال الحماية المدنية.

فضلاً عن ذلك, فإن المنظمة الدولية للحماية المدنية (OIPC) تدعوا الأطراف الفاعلة في الحماية المدنية إلى استثمار طاقتهم بشكل أكبر في عمليات تطوير و دمج التقنيات المبتكرة في كافة مراحل إدارة المخاطر و الكوارث, سواءً كانت طبيعية أو من صنع الإنسان.

و إنني إذ أنتهز هذه الفرصة من أجل إعادة التأكيد علي إلتزام المنظمة الدولية للحماية المدنية (OIPC) في القيام بأداء دورها في تخفيض مخاطر الكوارث و أيضاً الأثار الناشئة عنها في جميع أنحاء العالم. و يتم كل ذلك, و من بين أشياء أخري, في إطار برامج التدريب أو الدعم الفني التي تتلائم مع عملية تطوير الأنظمة الوطنية للحماية المدنية.

الأمين العام
ماریاتو یاب